

البرنامج السياسي

المقر من المؤتمر الوطني العام العاشر لجبهة التحرير الأرترية

محتويات البرنامج السياسي

المقدمة

التمهيد

الفصل الأول : المبادئ والأهداف العامة

الفصل الثاني : المجال السياسي (إسقاط النظام - المرحلة الانتقالية - إدارة الدولة)

الفصل الثالث : المجال الاقتصادي

الفصل الرابع : المجال الاجتماعي

الفصل الخامس : مجال الثقافة والإعلام

الفصل السادس : مجال التعليم والبحث العلمي

الفصل السابع : مجال البحوث والدراسات

الفصل الثامن : مجال الأمن والدفاع

الفصل التاسع : مجال العلاقات الخارجية (العلاقة مع دول الجوار- العلاقة مع دول الإقليم - العلاقات الدولية)

المقدمة

البرنامج السياسي لأي تنظيم سياسي هو أحد أهم أركان بنائه ، وهو بوصلة لقيادته وكادره وأعضائه ، لهذا يجب أن يتطرق البرنامج السياسي بخطوط عامة إلى مجمل قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه الخطوط تشكل بمجملها جملة من المبادئ والأهداف التي يسعى التنظيم السياسي إلى تحقيقها، الإستراتيجية منها والمرحلية على جميع الأصعدة ومن خلالها يكون التنظيم قد امتلك بوصلة توجه عمله.

وعندما يمتلك التنظيم السياسي هذه الرؤية الشاملة و المترابطة والواضحة لا بد له من استنباط أساليب عمل تلائم المرحلة الحالية دون نسيان المستقبل بأماله وطموحاته و دون إغفال الماضي بنجاحاته وإخفاقاته .

أن جبهة التحرير الارتيرية يحدوها الأمل في أن يكون برنامجها السياسي هذا صيغة متجددة ومنفتحة على الأفكار التي تتلاقى داخل أطر التنظيم الداخلية بكل مستوياتها مستصحبة معها الظروف الموضوعية التي تحيط بالجبهة .

هذا البرنامج تضمن رؤية الجبهة في كل الأصعدة وقد تم تقسيمه لتسعة فصول هي على النحو التالي :
 الفصل الأول : المبادئ والأهداف العامة - الفصل الثاني: المجال السياسي - الفصل الثالث :المجال الاقتصادي -
 الفصل الرابع: المجال الاجتماعي - الفصل الخامس: مجال الثقافة والإعلام - الفصل السادس مجال التعليم والبحث العلمي - الفصل السابع مجال البحوث والدراسات - الفصل الثامن: مجال الدفاع والأمن - الفصل التاسع : مجال العلاقات الخارجية .

التمهيد

الدور الريادي لجبهة التحرير الارتيرية نبع من كونها الطليعة التي أشعلت أوار الثورة وأيقظت الوطنية الارتيرية في النفوس وأجازت أول برنامج سياسي منبثق عن أول مؤتمر تشارك فيه الجماهير في الساحة الارتيرية وكانت أول قوة أشارت في برنامجها لشكل الدولة الديمقراطية المأمولة والقوى التي ينبغي أن تشكلها ، ليس هذا فحسب بل كانت الجبهة القوة التي دافعت بصلافة عن حقوق وتطلعات الشعب الارتيري في الحرية وواجهت القوة الاستعمارية ومشاريعها الهدامة ، وكانت أول من أشار لخطورة انفراد النظام الشمولي بالوطن الارتيري وتحدثت عن الأزمات التي سيكرسها.

إننا في جبهة التحرير الارتيرية أمام إفرزات السياسات الهدامة للنظام الدكتاتوري نؤكد أن الاستقرار والسلام والوحدة الوطنية في ارتريا ضمانته العدل والشراكة الوطنية الحقيقية في السلطة والثروة وفي الاعتراف بفداحة الظلم المتفاوت الذي لحق بالعديد من المناطق والمكونات الوطنية والعمل على إنصافها.

إن السمة المميزة للواقع الارتيري اليوم هي في بروز الحركات المدنية المطالبة والتي ينخرط فيها الارتيريون على نحو متزايد والتي بدأت تدخل مسرح المقاومة ضد النظام الاقصائي وضد سياساته اللاوطنية ، كما يناضل شعبنا من مختلف مشاربه لوضع حد لعسكرة المجتمع وللسياسات العدوانية والقضاء على ألوان التفرقة بين الارتيريين وعلى نهج التغيير الديموجرافي والتشريد الممنهج للشباب وهدم الأسرة الارتيرية .

إن نضالنا في جبهة التحرير الأرترية اليوم هو نضال من أجل الوحدة الوطنية الأرترية الطوعية القائمة على الشراكة الوطنية ، والمساواة بين الأرتريين في الحقوق والواجبات ، ولتحقيق هذه الأهداف والمقاصد فنحن بحاجة لجمع القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير وكذلك بحاجة لجمع الطاقات الوطنية ولتضافر القدرات في ميدان الفعل على الأرض ، وأن جبهة التحرير الأرترية بحساباتها امتداد لفعل تاريخي صنعه الأرتريين، فهي الساحة المناسبة والقاعدة النضالية و في تقويتها اليوم تعجيل بالانتصار ، ولتحقيق هذا الفعل نحتاج جميعا لتجاوز ذواتنا وصغائر أمورنا وهواجسنا وأفكارنا النمطية ، فالمرحلة الراهنة وطبيعتها وظروفها تفرض علينا النضال معا لانتزاع حقوقنا وتحقيق وطن العدل والحرية ، لهذا ندعو من خلال هذا البرنامج الجميع لتحمل مسؤولياتهم التاريخية.

ونؤكد أننا في جبهة التحرير الأرترية نريد ديمقراطية تعتمد في وسائلها وأساليبها وسلوكها ونهجها على التداول السلمي الديمقراطي للسلطة مرسخة بدستور يكفل حقوق جميع الأرتريين ويناقش في أجواء من التكافؤ والحرية ، دستور تتوافق عليه أطراف المجتمع الأرتري وليس صك إذعان يفرضه الحاكم ، دستور لا يتعارض في مضمونه ومقاصده مع حقوق الإنسان وقيم شعبنا وعقائده وخصوصيته وعيشه المشترك، دستور يكفل حقوق جميع الأرتريين اعترافاً بالكرامة الإنسانية وحق المجتمع في مجموعته وأفراده بحية آمنة، وأن تكون إرادة الشعب الأرتري المعبر عنها بالانتخاب الحر هي مصدر سلطة الحكومة.

الفصل الأول : المبادئ والأهداف العامة

أولاً : المبادئ العامة :

تستند جبهة التحرير الأرترية في برنامجها السياسي على المبادئ التالية:

- استقلال أرتريا لم يكن هبة من أحد فقد دفع ثمنه شعبنا خلال ثلاثون عاما من الكفاح.
- وحدة أرتريا أرضاً وشعباً منطلقنا الوطني.
- الحقوق في الوطن الأرتري تكتسب بالمواطنة .
- تعدد ثقافتنا ثراء وقوة لوحدتنا.
- الديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية لا بديل لنا عنها .
- حماية حقوق الإنسان والحريات العامة أساس بناء الدولة.

ثانياً :الأهداف العامة :

- إسقاط النظام الدكتاتوري في أرتريا .
- بناء دولة قوية ومستقرة بمؤسسات حديثة.
- تعزيز الثقة بين مكونات الشعب الأرتري.

- بناء مجتمع موحد ومتكافل .
- اقامة دولة المؤسسات بمشاركة الشعب الأرتري وكل قواه الحية .
- التنمية الشاملة والمتوازنة في كل القطاعات والتوزيع العادل للثروة .
- التوسع في نشر المعرفة وتعميق جذورها في المجتمع .
- الاهتمام بالتعليم وجعله مجانيا
- التوسع في إنشاء مراكز الدراسات والبحوث ودعمها دعما حقيقياً .
- تعزيز دور الأسرة في المجتمع والدولة .
- التمييز الايجابي للمرأة وترقية دورها في كل المجالات .
- العناية بالطفولة ورعايتها .
- دفع الشباب للمشاركة الايجابية في كل المجالات .

الفصل الثاني : المجال السياسي

أولاً : إسقاط النظام الدكتاتوري:

(أ) تسعى جبهة التحرير الأرترية لإسقاط النظام الدكتاتوري في أرتريا وهي تؤمن بالآتي :

- إسقاطه بكل الوسائل المتاحة.
- تفرق بين النظام والدولة، حيث أن النظام يعني الدكتاتور و أعوانه وزبائنه والمؤسسات الخاصة بهم، بينما الدولة تعني الأرض والشعب والسيادة والمؤسسات العامة.

(ب) تتسق مع كل القوى الأرترية السياسية والمدنية التي تؤمن بوحدة الشعب الأرتري و وحدة الأراضي الارترية وسيادة أرتريا عليها.

ثانيا : المرحلة الانتقالية :

مفهوم المرحلة الانتقالية:

المرحلة الانتقالية هي المرحلة الحاسمة التي تلي سقوط النظام وهي مرحلة حتمية في أي تحول ديمقراطي ومن مواصفاتها يسقط فيها رأس النظام بينما أعوانه وزبائنه وأصحاب المصالح المرتبطين به لا يسقطون و يحاولون العودة من خلال طرق النفاقية ، ويكونوا نواة الثورة المضادة ولتحقيق ذلك يستميتون في إسقاط هيبة الدولة وإضعاف سلطتها .

لهذا المرحلة الانتقالية مرحلة حساسة في حياة الدول يتوجب التعامل معها بوعي متقدم وعناية خاصة وفقا للمبادئ التالية:

- العمل مع كل قوى الشعب الأرتري المنظمة في أطر سياسية أو مدنية وقطاعات الشعب الواسعة على تكوين إئتلاف لإدارة الدولة من خلال ميثاق وطني مرحلي يتم التوافق عليه من قبل الجميع حتى يتحقق من خلاله الآتي :

(أ) إدارة الدولة بما يحقق الآتي:

- المحافظة على وحدة وسلامة الأرض الأرترية.
- المحافظة على مؤسسات الدولة ومرافقها وممتلكاتها العامة .
- المحافظة على أرواح المواطنين والأجانب وممتلكاتهما.
- المحافظة على الهيئات و الممثلات الدبلوماسية.

(ب) الميثاق الوطني :

إعداد ميثاق وطني يتم التوافق عليه من قبل كل القوى السياسية والمدنية والشخصيات الوطنية وأعيان المجتمع ، تحدد فيه مدة المرحلة الانتقالية وترتب فيه الأولويات التي تحتاج لحلول عاجلة.

(ج) قضية المعتقلين والمختطفين والمخفيين قسرا :

قضية المعتقلين والمختطفين و المخفيين قسرا من القضايا العاجلة التي لا تقبل المساومة والمماطلة لهذا يجب حلها خلال الفترة الانتقالية ، وضمن هذا الفهم تسعى جبهة التحرير الأرترية لحل هذه القضية المزمدة بأن تمتن الأولوية في ميثاق المرحلة الانتقالية لمعالجات الافرازات التي خلفها النظام والخلل الذي خلقه في خلخلة الانتعاش السلمي ، تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

(د) قضية اللاجئين :

معاناة أهلنا في معسكرات اللجوء التي امتدت لأكثر من نصف قرن من الزمن لازالت حاضرة كجرح لم يلتئم ، حيث كانت البداية في عام 1967م، وذلك حينما قام جيش الاحتلال الإثيوبي بتطبيق سياسة الأرض المحروقة ، وقد تواصلت عمليات اللجوء في عهد الدولة الأرترية المستقلة تحت النظام الدكتاتورية ، و إن المسؤولية عن جريمة استمرار معاناتهم في معسكرات اللجوء البائسة وعدم عودتهم إلى وطنهم بعد قرابة الثلاثون عاما من الاستقلال ، وإعلان قيام الدولة الارترية المستقلة، تقع على عاتق النظام الدكتاتوري الذي أبتلي به الشعب الأرتري .

ولأن قضية اللاجئين من القضايا العاجلة التي لا تقبل المساومة والمماطلة لهذا يجب حلها خلال الفترة الانتقالية ، وضمن هذا الفهم تسعى جبهة التحرير الأرترية لحل هذه القضية المزمدة على النحو التالي :

- أن تدرج قضية اللاجئين الأولوية في ميثاق المرحلة الانتقالية بما يضمن الآتي .

1. تكوين مفوضية تتولى تنظيم عملية عودة اللاجئين.
2. حل قضية الأرض بالتوازي مع حل قضية اللاجئين لارتباطهما الوثيق في جزئيات كثيرة .

3. توفير شروط عودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية وتعويضهم تعويضا مجزيا بما يكفل لهم حياة كريم

(هـ) قضية الأرض :

تعتبر قضية الارض واحدة من أهم القضايا التي تَورق مضجع كل الحريصين على الوطن الأترري ووحده ، فالسياسات التي أتبعها الدكتاتورية أوجدت واقعاً وطنيا مأزوما يفضي لإحداث شرخ في النسيج الاجتماعي ، لهذا يجب أن يسعى جميع أبناء الشعب الأترري على حلها بأسرع ما يمكن بما يحفظ للوطن وحدته وتماسكه .

ومن نافلة القول أن معظم الأراضي الأتررية تعرف وتتسبب إلى مجموعات أو مكونات معينة احتفظت بهذه الأرض وعاشت فيها وعمرتها فلاحه و استخدمتها رعيًا ، ونسب تلك المناطق لمكونات محددة لم يمنع الآخرين من السكن والعيش بها في إطار التراضي والتعايش ، و لم يكن تنقل المكونات الأتررية من منطقة إلى أخرى بالأمر الجديد ولكنه فيما سبق كان يتم بطريقة تلقائية وعفوية وبالتالي لم يكن يحدث ردات فعل ، لكن سياسة التوطين الجبري المنظمة التي طبقها النظام الديكتاتوري لم تجد القبول سواء من قبل المرحلين أو من السكان الأصليين وقد قصد النظام من خلالها أن يصل لتحقيق غايتين هما ، التغيير الديموجرافي بما يخدم أهدافه ، وتطبيق سياسة فرق تسد بما يضمن له توطيد نظام حكمه .

بناءً على ما تقدم تسعى جبهة التحرير الأتررية لتضمن قضية الأرض ضمن الميثاق الوطني للمرحلة الانتقالية لتكون من أولى أولويات الحكومة الانتقالية بما يضمن إنشاء مفوضية خاصة بقضية الأرض تعمل ضمن الآلية التالية:

- إصدار قرار عاجل متضمنا عقوبات رادعة يجرم الاعتداء و التصرف الذاتي في قضايا الأرض.
- إصدار قرار حاسم يلغى بموجبه أي قرار أصدره النظام الديكتاتوري يخص الأرض واعتبار كل تصرفاته لاغية .
- تهيئة مناطق المرحلين الأصلية بكل الخدمات .
- تعويض المرحلين تعويضا مجزيا بما يعوضهم عن كل بناء أقاموه أو أرض استصلحوها .
- نقل كل المرحلين إلى مناطقهم الأصلية على حساب الدولة .

(و) مؤتمر المصالحة الوطنية :

- إجراء مصالحة وطنية حقيقية لا يستثنى منها أحد نضمن من خلالها وطن آمن ومستقر يسعد فيه الجميع ، وبناءً على ذلك يجب تكوين هيئة للعدالة الانتقالية على أن تركز المصالحة على الآتي:
- أولاً: حصر كل الجرائم وتصنيف وحصر المجني عليهم .
- ثانياً: إقرار مرتكبي الجرائم بجرائمهم ومن ارتكبوا بحقهم تلك الجرائم .
- ثالثاً : إنصاف المجني عليهم وتعويضهم.
- رابعاً : عقد مصالحة وطنية شاملة على ضوء نتائج ما سبق.

ثالثاً : إدارة الدولة ما بعد الفترة الانتقالية :

تسعى جبهة التحرير الأرتيرية لتنفيذ البرنامج التالي :

- (أ) إعداد دستور دائم للبلاد بمشاركة كل القوى السياسية والمدنية والشخصيات الوطنية ووجهاء وأعيان المجتمع وأفراد الشعب الأرتيري بكل ألوان طيفه
- (ب) تشكيل مفوضية وطنية مستقلة للانتخابات العامة في البلاد.
- (ج) إنشاء محكمة دستورية عليا تتولى فض النزاعات القانونية .
- (د) إقامة نظام حكم لا مركزي في البلاد تتحقق من خلاله مشاركة الجميع في السلطة .
- (هـ) إنشاء مؤسسات حديثة وجهاز إداري مقتدر.

ج الفصل الثالث: المجال الاقتصادي

تسعى جبهة التحرير الإرتيرية لإحداث تنمية اقتصادية متوازنة تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية بمستوياتها الثلاثة:

النشاط الإنتاجي ، النشاط التحويلي والنشاط الخدمي.

أولاً : النشاط الاقتصادي الأولي:

وهو القطاع الإنتاجي، ويشمل الزراعة والرعي والإنتاج الغابي والتعدين والصيد البري والبحري .

1. ففي مجال الزراعة : تسعى إلى إتباع أسلوب الزراعة الكثيفة وهو من الأساليب الحديثة التي تربط بين الإنتاجين النباتي والحيواني في الأرض ، والتقليل من الرعي التقليدي الذي يضر بالبيئة ويقلل من الإنتاجية ويتسبب في مشاكل أخرى.
2. وفي مجال الإنتاج الغابي تسعى إلى الحفاظ على الغابات واستزراعها وزيادة الأحزمة الخضراء
3. وفي مجال التعدين تسعى الجبهة إلى الاستثمار الرشيد والمفيد للموارد المعدنية بوصفها مصادر غير متجددة ، وإجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية و المسوحات الأرضية لمعرفة مكامن الثروات المعدنية وتقدير كمياتها واستثمارها بما يعود بالنفع للدولة وللإنسان الإرتيري ، وتخصيص نسبة من الإنتاج للأقاليم التي يتم استخراج المعادن من أراضيها، والتوزيع العادل لعائدات تلك الثروات.
4. في مجال الصيد: تسعى جبهة التحرير الإرتيرية إلى تقنين الصيد البري وتثديده الرقابة عليه لصون الحياة البرية وحمايتها وربطها بأجهزة حماية المحميات الطبيعية والغابات . أما الصيد البحري - وهو الأهم - فتكون أولوية الاستثمار فيه للخبرات المحلية لتنويع مصادر الدخل، ثم الاستفادة من خبرات الدول الصديقة في استثماره.

ثانياً: النشاط الاقتصادي من الدرجة الثانية :

ويشمل الصناعات التحويلية المختلفة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة . وفي هذا المجال تسعى جبهة التحرير الإرترية إلى تمكين الصناعة في إرتريا وتوفير مقوماتها من طاقة ورؤوس أموال وخبرات وتقنيات حديثة ، وتشجيع المواطنين على الاستثمار في الصناعات خاصة الخفيفة في المرحلة الأولى وتوفير التمويل اللازم لذلك ، سيما تلك التي تعتمد على الخامات المحلية كالصناعات الغذائية والصناعات الجلدية وغيرها، ثم التدرج نحو إرساء قاعدة صناعية متينة تؤمن احتياجات البلاد وتستوعب قوى عاملة وتعمل على تدريبها وتطويرها.

ثالثا : النشاط الاقتصادي من الدرجة الثالثة: ويشمل قطاع الخدمات والأنشطة المرتبطة به كالبنوك والمرافق العامة والسياحية والنقل والتجارة والبنيات التحتية والشبكات المختلفة وغيرها.

1. ففي مجال البنوك يتم وضع السياسات المالية والمصرفية لتمويل مشاريع التنمية المختلفة وانهاج سياسات إقراض للمواطنين بشروط وإجراءات لا تتعارض مع قيم المجتمع.
2. و في مجال المرافق العامة والإسكان يتم وضع مخططات للمدن والقرى والحدائق والمنتزهات وتوزيع استخدامات الأرض على نحو يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة في كل أقاليم البلاد .
3. وفي مجال السياحة يتم حصر وحماية المناطق الأثرية المنتشرة في بقاع كثيرة من إرتريا ، وتطوير السياحة الشاطئية وإنشاء القرى السياحية والمصايف والمشاتي ومناطق للرياضات المائية على الساحل، والقرى السياحية الجبلية والموتيلات لهواة تسلق الجبال وإنشاء المحميات الطبيعية وتأهيلها لاستقبال السُّياح المحليين والعالميين.
4. وفي ما يتعلق بالنقل يتم تأهيل شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية وإعادة تأهيل الأنفاق الجبلية والمطارات والموانئ ، وإنشاء شبكة طرق داخلية تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وبين القرى والمدن المختلفة ، وكذلك الطرق الدولية والقارية إلى دول الجوار.
5. وفي مجال التجارة تتبنى الجبهة أسلوب التجارة الحرة ، مع تدخل الدولة لحماية المنتج والمستهلك بسن التشريعات الضابطة لذلك ومراقبتها ومحاربة الجشع و الاحتكار وغيرها من الأساليب الملتوية.
6. وفي ما يخص البنيات التحتية تتبنى الجبهة سياسة بناء شبكات خدمية كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والاتصالات الفصل .

الرابع : المجال الاجتماعي

أولاً: الرعاية الاجتماعية

تسعى جبهة التحرير الأترية لبسط الرعاية الاجتماعية في المجتمع وتوسيعها وتعميمها وفقاً للأسس الآتية:

- حماية المجتمع من التشوهات والانحرافات الاجتماعية.
- سن القوانين والتشريعات المنظمة للرعاية الاجتماعية بما يكفل برامج رعاية اجتماعية حقيقية.
- إنشاء أجهزة ومؤسسات للرعاية الاجتماعية واضحة المهام تؤدي دورها باقتدار وفاعلية .
- تأهيل الكوادر القيادية والإدارية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية لضمان فاعلية مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تأهيل ودعم فئات ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجها في المجتمع.
- تشجيع ودعم مشاريع الرعاية الاجتماعية الخيرية الطوعية الفردية والجماعية .
- إنشاء مراكز بحوث ودراسات اجتماعية لتوفير المعلومات الحقيقية عن المجتمع التي تساعد في وضع السياسات الفاعلة و اتخاذ قرارات المعالجات السريعة.
- التنسيق مع المنظمات الدولية والاستفادة من خبراتها في مجال الرعاية الاجتماعية بما لا يخالف تقاليد وقيم المجتمع الأترية.

ثانياً : الضمان الاجتماعي والأنظمة التقاعدية

تسعى جبهة التحرير الأترية لبسط الضمان الاجتماعي في المجتمع وتوسيعه وتعميمه وفقاً للأسس الآتية :

- سن قوانين شاملة للضمان الاجتماع عبر الاستعانة بأهل الخبرة وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.
- إنشاء مؤسسات تناط بها مهمة الضمان الاجتماعي .
- سن قوانين خاصة بالتقاعد والتأمينات الاجتماعية بما يكفل حياة كريمة للمتقاعدين وأسرهم.
- إنشاء مؤسسة للمتقاعدين يتم دعمها بصفة دائمة تناط بها مهمة الاعتناء بالمتقاعدين وأسرهم .
- سن قانون يحفظ أموال التأمينات الاجتماعية واستثمارها لمصلحة العاملين .
- سن قوانين خاصة بالتأمين الصحي تشمل جميع المواطنين.
- إنشاء مؤسسة للتأمين الصحي تكفل التأمين الصحي لكل مواطن.

- إنشاء مؤسسة خاصة بالعاطلين عن العمل ، تكفل لهم الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية الأساسية بما يحفظ لهم إنسانيتهم.

ثالثاً : الحماية الاجتماعية

تسعى جبهة التحرير الأرترية لبسط الحماية الاجتماعية للفئات الخاصة في المجتمع وتوسيعها وتعميمها وفقاً للأسس الآتية:

- سن قوانين وتشريعات تنظم الحماية الاجتماعية للفئات التالية:
المسنون - الأحداث - المتسولون - السجناء .
- توفير الدعم اللازم الذي يغطي احتياجات هذه الفئات بما يحفظ كرامتهم وأدميتهم .
- إنشاء دور خاصة برعاية المسنين الذين لا عائل لهم.
- إنشاء دور خاصة بالأحداث الذي يعانون من التشرد بغض النظر عن سبب التشرد وتوفير التعليم والتأهيل لهم بما يكفل إعادتهم للمجتمع.
- إنشاء مؤسسة لخدمة ورعاية المساجين بما يحفظ لهم إنسانيتهم تعمل على تأهيلهم سلوكياً ومهنياً وتوفير لهم فرص عمل مناسبة لتتحول السجون إلى مؤسسات تربية وإنتاجية.
- إنشاء مراكز بحوث ودراسات علمية متخصصة لدراسة الجريمة والانحرافات السلوكية واقتراح الحلول والمعالجات التي تحد منها.

رابعاً : جمعيات النفع العام :

تسعى جبهة التحرير الأرترية لتفعيل ودعم الجهد المجتمعي التطوعي بكل صورته وضمن تصور متكامل على النحو التالي :

- سن القوانين المنظمة للعمل المجتمعي التطوعي بما يكفل النجاح فيه.
- تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسات مجتمعية طوعية .
- تشجيع المبادرات المجتمعية التطوعية عبر توفير الدعم الممكن لها .
- الاستفادة من خبرات المجتمعات الأخرى بما يتناسب مع مجتمعنا الأرتري وخصوصيته .

خامساً : الدين

تعتبر الأديان في أرتريا أحد أهم مكونات الهوية الأرترية وهي مصانة بحكم القانون والعرف والتعدي عليها يجب أن يجرم بالقانون ولأن جوهر جميع الأديان لا يختلف بين دين وآخر لهذا يجب التأكيد على هذا الجوهر والتأصيل له والاستفادة منه فيما يرسخ السلام والأمن والاستقرار في ربوع الوطن الأرتري

الفصل الخامس: الثقافة والإعلام

أولاً: الثقافة

تسعى جبهة التحرير الأرتيرية في مجال الثقافة لتحقيق الآتي :

- إصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق أهداف وأبعاد السياسة الثقافية على أن تؤكد تلك التشريعات على الثوابت الوطنية.
- إعطاء المبدعين من أدباء وفنانين ومثقفين المكانة التي يستحقونها عبر نشر إنتاجهم وتشجيعهم ودعمهم مادياً ومهنياً بما يجعل الاشتغال بالثقافة عملاً جاذباً .
- الارتقاء بالمستوى الثقافي للبلد عبر تنشيط الحركة الثقافية .
- الاهتمام بالتراث وتنقيته من الشوائب والتشوّهات التي لحقت به.
- وضع سياسة لحماية الآثار الوطنية وتحويلها إلى أماكن جذب سياحي وتعريف الأجيال الجديدة على تاريخ بلادهم .
- تشييد مرافق بنية تحتية للثقافة من مسارح ودور سينما ومراكز ثقافية للأطفال والناشئة في مختلف مناطق أرتريا.
- تنظيم مهرجانات ومسابقات ثقافية دورية في مجالات الإبداع الفني والثقافي بما يعزز ويرفع من مكانة الثقافة في أرتريا.
- الاهتمام باللغات واللهجات المحلية باعتبارها أوعية لحفظ الكثير من تراثنا.
- إنشاء مراكز بحوث ودراسات تهتم بالتراث وكذلك باللغات واللهجات و تساعد في حمايتها و منع اندثارها .

ثانياً : الإعلام

تسعى جبهة التحرير الأرتيرية في مجال الإعلام لتحقيق الآتي:

- العمل على جعل الهدف الأساسي من الإعلام نشر قيم الحرية والديمقراطية والعمل والمسؤولية وغرس الروح الوطنية وحماية نسيج المجتمع .
- العمل على إطلاق كفالة حرية التعبير والفكر و الرأي والصحافة بما يعزز وحدة أرتريا ونهضتها ورفاه شعبها.
- كفالة حرية الحصول على المعلومات وتداولها وبحثها ، بما لا يتعارض مع الحفاظ على أمن البلد.
- إنشاء مجلس أعلى للإعلام والنشر، يختص بمتابعة أداء جميع وسائل الإعلام.
- كفالة حرية امتلاك وسائل النشر والإعلام وإصدار الصحف والمجلات وعدم جواز تعطيلها أو إغلاقها إلا من خلال إجراء قضائي وكفالة وسائل التواصل الاجتماعي.

- تسهيل جميع الإجراءات القانونية والإدارية، ذات الصلة بامتلاك وإصدار وإدارة الصحف والتقنوات الإذاعية والتليفزيونية والمحطات والإصدارات الإلكترونية.
 - تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار في المجالات الإعلامية.
 - استخدام الإعلام في حسن إدارة التنوع الثقافي والعرفي واللغوي والديني والابتعاد عن كل ما يشكل تهديد لقيم التماسك الاجتماعي.
 - استخدام الإعلام في غرس القيم الأخلاقية والعادات والموروثات الحميدة لشعبنا وتقوية و تشجيع القيم المشتركة.
 - العمل على تأسيس ميثاق شرف مهني إعلامي والتقيد به.
 - الاهتمام بالكادر البشري العامل في المجال الإعلامي وتأهيله وتطوير قدراته الفنية والإبداعية بحيث يتمكن من مواكبة كل جديد في علوم وفنون وتقنيات الإعلام.
 - العناية بكليات وأقسام الإعلام وتطويرها وإقامة المعاهد والمراكز المتخصصة في أساليب وتقنيات العمل الإعلامي.
 - من□ كل الأحزاب والمنظمات الإرترية المسجلة رسميا الحق في تأسيس إعلام خاص بها وفقا للضوابط التي يقرها الدستور ، مع من□ فرص متساوية في الدعاية والإعلام والتعريف ببرامجها وخاصة في الحملات الانتخابية عبر نوافذ الإعلام الرسمي للدولة.
 - استخدام الإعلام في بلورة والتعريف بالتنمية المتوازنة والمستدامة في إريتريا.
 - من□ كل الثقافات الإرترية فرص متساوية في نوافذ الدولة الإعلامية الرسمية.
 - العمل على قيام وتشجيع الأندية الثقافية والاجتماعية والفنية والأدبية التي تساهم في بلورة الثقافة الوطنية.
 - العمل على ان يلعب الإعلام دوره في التعريف بإرتريا وجذب السواح من خلال تسليط الضوء على المناطق والآثار التاريخية.
- الفصل السادس : مجال التعليم والبحث العلمي

تهدف جبهة التحرير الإرترية في المجال التربوي والتعليمي أن ينشأ الطفل الإرترى على قيم الصدق والأمانة واحترام الوقت وحب العمل والسلوك القويم، ليكون في المستقبل مواطنا صالحا مؤمنا بالقيم العليا ، متفانيا من أجل وطنه وشعبه متسلحا بالعلم والمعرفة.

ولغرس هذه القيم، تسعى جبهة التحرير الإرترية إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم والبحث العلمي في إرتريا من أجل بناء قوة بشرية مؤهلة قادرة على استثمار موارد البلاد على نحو علمي يحقق حياة كريمة للشعب الإرترى ويسهم إسهاما إيجابيا في الحضارة الإنسانية.

تسعى جبهة التحرير الإرترية إلى تحديث التعليم على النحو التالي:

أولا: التعليم العام : { الابتدائي المتوسط والثانوي }

- 1- التوسع الأفقي في بناء المدارس الأكاديمية والفنية والمهنية لتشمل كل أرجاء البلاد بأقاليمها المختلفة حتى يكون التعليم متاحا لكل فرد إرتري أينما كان .
- 2- أن يكون التعليم مجانيا على نفقة الدولة دون أن يؤثر ذلك على جودة التعليم ولا على سلامة البيئة المدرسية .
- 3- تشييد بيئة مدرسية ملائمة ومتكاملة من فصول دراسية ومكاتب ومعامل وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها من البنيات التحتية، فضلا عن الملاعب والمساحات والحدائق وأدوات الترفيه.
- 4- تحديث المناهج الدراسية بحيث تحقق الأهداف التربوية وتخريج كوادر تتخرط في سوق العمل.
- 5- إدخال تقنيات تدريس حديثة لمواكبة متطلبات العصر، وتطوير أداء المعلمين والإدارة التربوية وتطبيق معايير الجودة.
- 6- أن يكون التدريس باللغتين العربية والتجريدية في مرحلتي الابتدائي والمتوسط بحيث تتكون أي مدرسة في ارتريا من نهريين:
 - نهر يدرّس المواد العلمية باللغة العربية ويدرس اللغتين التجريدية والانجليزية كمواد أساسية.
 - نهر يدرّس المواد العلمية باللغة التجريدية ويدرس اللغتين العربية والانجليزية كمواد أساسية.
 - يكون التدريس في المرحلة الثانوية باللغة الانجليزية على أن تكون اللغتان العربية والتجريدية ضمن المواد الدراسية الأساسية .

ثانيا: التعليم العالي والبحث العلمي:

- يشمل الجامعات والمعاهد العليا وما في مستواها، وهي المؤسسات التي يتخرج منها الباحثون والأكاديميون والفنيون في كافة المجالات الأدبية والعلمية والتطبيقية والقانونية بوصفهم كوادر معدة لقيادة وتشغيل عجلة التنمية على أسس علمية وتخطيط وفقا لمناهج وأدوات علمية حديثة. وهذا يتطلب:
- 1- إنشاء جامعات حديثة ومواكبة للتطورات العلمية بمناهج وأدوات وإمكانات تمكنها من إجراء أبحاث علمية مبتكرة
 - 2- تحديث جامعة أسمرا وتزويدها بمباني وشبكات وبنيات تحتية وتسهيلات نقل متنوعة.
 - 3- إنشاء جامعات في حواضر الأقاليم حتى لا تتكدس الكفاءات في إقليم العاصمة وإنشاء الأقسام العلمية والمناهج الدراسية بحيث تدرس موارد الإقليم الطبيعية والبشرية لربط التعليم والبحث العلمي بعملية التنمية .
 - 4- تخصيص ميزانية كافية للبحث العلمي وتطويره وتوفير الوسائل الأدوات كالمعامل والورش والحواسيب والبرمجيات وتدريب الفنيين العاملين عليها.
 - 5- إنشاء مدارس فنية متوسطة ومعاهد التدريب المهني لسد حاجة البلاد للعمال المهرة والفنيين في التخصصات المختلفة كالميكانيكا والكهرباء والنجارة والبناء والتشييد والسباكة وغيرها.

ثالثاً: التعليم الأهلي والخاص:

التعليم الأهلي هو نوع من التعليم يقوم به الأهالي رغبة منهم في تعليم أبنائهم علوم خاصة مثل العلوم الدينية ، و يتكفل أولياء الأمور ببعض نفقات التعليم. كذلك المعاهد والمدارس الأهلية التي تختلف عن المدارس الخاصة في أن الدراسة فيها مجانية تتكفل بها منظمات أهلية وتبرعات أهل البلد من المقتدرين.

أما المدارس الخاصة فهي مدارس ينشؤها أفراد أو جماعات بغرض الاستثمار ويدرس بها منهج وزارة التعليم بالإضافة إلى مواد أخرى تتميز بها هذه المدارس عن المدارس الحكومية بغرض الجذب أو التميز، كاللغات الحية والحاسوب و اليوسيماس وغيرها، كل ذلك مقابل رسوم دراسية تحدد الوزارة سقفها الأعلى.

وكل من التعليم الأهلي والخاص يتم بإشراف وزارة التربية والتعليم التي تخصص له إدارة خاصة به للمتابعة والمراقبة والتوجيه.

وبخصوص هذا النوع من التعليم تسعى جبهة التحرير الإترية إلى تشجيع التعليم الأهلي والخاص لأداء رسالة تربوية مكملة لمنهج الوزارة، بحيث:

- 1- أن تتبع المؤسسات والمعاهد والمدارس الدينية المؤسسة الدينية العليا لكل ديانة .
- 2- أن تتبع المدارس الخاصة وزارة التعليم من حيث الإشراف والتقييم والمراقبة.
- 3- يمكن للدارسين في التعليم الأهلي والخاص أن يتقدموا للجامعات والمعاهد العليا، شريطة أن يستوفوا شروط القبول فيها

الفصل السابع : مجال البحوث والدراسات

أولاً : في مرحلة النضال ضد الدكتاتورية :

تسعى جبهة التحرير الإترية إلى إنشاء مركز للبحوث والدراسات والتوثيق يضم الباحثين والدارسين وأساتذة الجامعات والخبراء في المجالات المختلفة، وتتلخص أهداف المركز في:-

1. جمع المعلومات والوثائق التاريخية لكتابة تاريخ الثورة الإترية ضد الاستعمار الأجنبي مع التركيز في المرحلة الأولى على تاريخ جبهة التحرير الإترية ونضالها الطويل ضد الاستعمار الأثيوبي ثم ضد النظام الدكتاتوري العنصري الذي سرق استقلال الشعب الإترية وفرض هيمنة عصابته على طول البلاد وعرضها.
2. يعمل المركز على ترجمة الإنتاج الأدبي والثقافي والعلمي للكتاب الإتريين لتقريب وجدان قراء اللغتين الرسميتين في إترية، ليعرف كل منهما ماذا يكتب شقيقه باللغة الأخرى. كذلك ترجمة أدبيات الجبهة وإصداراتها وإصدارات المركز نفسه.
3. يكون المركز جهة استشارية للجبهة ، وواجهة ثقافية وإعلامية لها، ومرجعاً للفتوات الفضائية ووكالات الأنباء والباحثين في هذه المجالات.

ثانيا : بعد سقوط النظام الدكتاتوري

بعد سقوط النظام وعودة المركز إلى إرتريا يتحول إلى مركز للأبحاث والدراسات الإستراتيجية ويكون مستقلا عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ويعمل بحيادية كاملة عن الانتماءات الداخلية، ويضيف إلى مهامه الدراسات التاريخية المتعمقة ، والبحوث السياسية والجيوبوليتيكية والعلاقات الدولية ،ويكون جهة استشارية لمتخذي القرار في القضايا الإستراتيجية ، على أن تتفرع منه مراكز أخرى متخصصة تعمل وفقا لخطته واستراتيجياته ، مثل:-

1-مركز المعلومات والتوثيق: وهو مختص بالدراسات السكانية وإجراء الإحصاءات السكانية وإحصاء المنازل والإحصاءات الحيوية وإحصاءات القوى العاملة والإحصاءات الزراعية والصناعية وإحصاءات الموانئ والمطارات والمعابر وغيرها.

2-مركز الأرصاد الطبيعية : يجري الدراسات الأرضية (الجيولوجية والجيومورفولوجية) ورصد الزلازل والبراكين ومكامن الطاقة الشمسية، والدراسات المترولوجية والتقلبات المناخية، ودراسة السواحل والجزر والمرجان، فضلا عن دراسة الكوارث الطبيعية كالجفاف ورحلات الجراد وحالة الغطاء النباتي والوضع المائي وغير ذلك.

لإجراء مثل هذه الدراسات يحتاج المركز إلى موارد مالية من الدولة لأنها مكلفة وتحتاج لخبرات وأدوات ووقت وجهد، ولكنها تعطي متخذي القرار استقلالا في قراراته لأنه يمتلك إحصاءات ومعلومات علمية. كما تفيد في وضع الخطط التنموية والقرارات السياسية المدروسة.

الفصل الثامن : الأمن والدفاع

تسعى جبهة التحرير الأرترية لوضع سياسة دفاعية وأمنية تركز على المرتكزات الآتية :

- مهنية القوات المسلحة وأجهزة الأمن .
- القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية مهمتها الوحيدة الدفاع عن الوطن و حمايته من أي تهديد داخلي أو خارجي .
- القوات المسلحة والأجهزة الأمنية مؤسسات وطنية يجب الابتعاد بها عن الولاعات الحزبية والمناطقية، والقبلية، والدينية.
- القوات المسلحة والأجهزة الأمنية يجب إبعادها بشكل كامل عن ممارسة السياسة والتدخل في شؤون الحكم بأي شكل من الأشكال.
- الأجهزة الأمنية والشرطية مهمتها الأولى أن تكون حارساً أميناً لمصالح المواطنين وصون دمه وعرضه وماله.

أولاً : القوات المسلحة

- هيكلة القوات المسلحة على أسس وطنية بحيث تستوعب جميع أبناء الوطن دون تمييز.
- ضمان حيادية القوات المسلحة على كل الأصعدة.
- تنمية الروح الوطنية في صفوف القوات المسلحة عبر التركيز على الثقافة الوطنية.
- رفع كفاءة القوات المسلحة وإعدادها الإعداد الجيد و تطوير قدراتها.
- الاهتمام بتسليح القوات المسلحة تسليحاً جيداً وتعزيز مقدراتها في الدفاع عن الوطن.
- إنشاء الكليات والمعاهد العسكرية لرفع كفاءة قيادات وجنود القوات المسلحة بشكل مستمر.
- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث عسكرية لتطوير القوات المسلحة .
- بناء قاعدة تصنيع حربي متينة وتطويرها حتى تكون قادرة على تسليح القوات المسلحة بشكل كامل .
- وضع نظام منضبط مبني على أسس ومعايير موضوعية للترقيات ومنح الأوسمة ومختلف الحوافز المادية والمعنوية .
- إنشاء صندوق ضمان اجتماعي خاص بالقوات المسلحة لرعاية أفراد القوات المسلحة وأسرههم وتحسين أوضاعهم المعيشية .
- حصر الرعيل الأول وقدامى المحاربين وتكريمهم وتعويضهم مادياً ومعنوياً وضمان حياة كريمة لهم ولأسرههم .
- حصر مناضلي فترتي الكفاح المسلح والنضال ضد الدكتاتورية وتكريمهم التكريم الذي يليق بهم وبما قدموه وتعويضهم تعويضاً مجزياً وضمان حياة كريمة لهم ولأسرههم .
- وضع نظام دقيق ومنضبط لتكريم أفراد وضباط القوات المسلحة تكون فيه الأوسمة والأشرطة بأسماء الرعيل الأول وقدامى المحاربين.

ثانياً : الأجهزة الشرطة والأمنية :

- تأسيس وهيكل وزارة الداخلية والأجهزة الشرطة والأمنية التابعة لها على أسس وطنية صحيحة بحيث تكون المواطنة هي الفيصل في الانضمام إليها .
- سن القوانين التي تضبط مهام الأجهزة الأمنية والشرطة بما يضمن حقوق المواطن الأترتي .
- ضبط مهام أجهزة الأمن وتنظيم عملية الرقابة عليها وفق القانون .
- وضع الاحتياطات اللازمة التي تمنع أجهزة الأمن والشرطة من أي تجاوز أو إخلال بالوظيفة الموكلة إليها.
- سن القوانين والتشريعات التي تفرض التعاون والتكامل بين الأجهزة الأمنية والشرطة والأجهزة الأخرى المرتبطة بها كالقضاء والنيابة.
- إنشاء صندوق ضمان اجتماعي خاص بالأجهزة الشرطة والأمنية لرعاية أفرادها وأسرههم وتحسين أوضاعهم المعيشية .

- وضع نظام دقيق ومنضبط لترقيات ولتكريم أفراد الشرطة والأمن تكون فيه الأوسمة والأشرطة بأسماء الرعيل الأول وقدامى المحاربين من الذين انضموا للثورة من صفوف الشرطة الأرتيرية.

الفصل التاسع : العلاقات الخارجية

تقع أرتريا في قلب العالم وبالتالي هي جزء أصيل منه تشرف على أهم ممراته المانية ، وتتفاعل مع متغيراته الإقليمية والدولية تؤثر فيه وتتأثر به، لهذا تسعى جبهة التحرير الأرتيرية أن تجعل هذا التأثير المتبادل محكوماً بجملة من المبادئ والقيم على النحو التالي :

- الحفاظ على السيادة الوطنية
- احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- التكامل بين السياسة الداخلية والخارجية هدف أساسي حتى تعكس السياسة الخارجية مبادئ وأهداف وقيم الشعب الأرتيري.
- التعايش السلمي بين شعوب العالم أحد أهم المبادئ التي يجب أن تسود.
- نبذ استخدام العنف بجميع أشكاله في المنازعات الدولية يفتن المجال لعالم آمن و مستقر يسعد فيه الجميع.

أولاً: علاقات أرتريا مع دول جوارها

ترتبط أرتريا حدود مهمة مع ثلاثة دول بشكل مباشر هي السودان وأثيوبيا وجيبوتي ، وترتبط أيضاً بهذه الدول عبر مكونات بشرية أساسية مشتركة ، بالإضافة للروابط الثقافية القوية ، وضمن هذه المعطيات والظروف الموضوعية وبوعي متقدم تسعى جبهة التحرير الأرتيرية لتحقيق الآتي :

- الاستفادة من كل هذه المعطيات لترسيخ السلام مع دول الجوار.
- بناء علاقات تفاعل ومشاركة مع دول الجوار.
- إيجاد التكامل الاقتصادي مع هذه الدول بما يحقق المصالح المشتركة.
- تسهيل حركة المكونات المشتركة بما يحفظ تواصلهم مع ذويهم على جانبي الحدود .
- تسهيل التجارة مع دول الجوار بما يحقق الفائدة للجميع.
- إنشاء مشاريع مشتركة مع تلك الدول تستفيد منها المكونات المشتركة.
- سن القوانين وتوقيع الاتفاقيات الأمنية بما يخدم العلاقة مع دول الجوار.

ثانيا : العلاقة مع دول الإقليم :

1.أرتريا ودول حوض البحر الأحمر :

الموقع الاستراتيجي المهم والحيوي لأرتريا على البحر الأحمر وإشرافها على مدخله الجنوبي (مضيق باب المندب) أكسبها أهمية بالغة فالبحر الأحمر أحد أهم الممرات الملاحية العالمية، حيث يوفر للقوى الإقليمية والدولية إمكانات الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيطات المفتوحة جنوباً ، وعبره يتم نقل ما يزيد عن نصف كمية النفط العالمي وتشارك عدة دول أخرى مع أرتريا في الإطلال عليه في شرقه وغربه.

ولأن أرتريا دولة مهمة من دول البحر الأحمر تؤثر وتتأثر بما يحدث فيه تسعى جبهة التحرير الأرترية إلى تحقيق الآتي :

- لعب دور أساسي في جعل البحر الأحمر منطقة آمنة وممر عالمي تستفيد منه كل دول العالم عبر التنسيق مع الدول المطلة عليه.
- السعي لإيجاد مظلة تجمع كل دول حوض البحر الأحمر تهدف لخلق أرضية مشتركة بينها ولتنسيق غيرها مواقفها بما يحفظ أمن البحر الأحمر.
- توقيع الاتفاقيات التي تحمي حق كل دولة في استخدام البحر والاستفادة منه اقتصاديا.
- توقيع الاتفاقيات التي تساعد في النأي بالبحر الأحمر عن الاستقطابات والصراعات الدولية بما يحفظ له الأمن .
- السعي لإيجاد مشاريع اقتصادية مشتركة بما يخدم حوض البحر الأحمر ويقوي العلاقة بين دوله.

2.أرتريا و دول الإيقاد والاتحاد الأفريقي

عانى الشعب الأرتري طويلا من تجاهل منظمة الوحدة الأفريقية (التي تحولت لاحقا للاتحاد الأفريقي) ومواقفها السلبية الواضحة من حق الشعب الأرتري عندما انحازت تحت التأثير الأثيوبي إلى جانب الأنظمة الأثيوبية المتعاقبة التي ارتكبت في حق شعبنا أبشع الجرائم ، ونجم عن كل ذلك أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت أحد الأسباب التي أدت إلى تأخر استقلال أرتريا لثلاثين عاماً ، والشعب الأرتري دون أن ينسى قد تجاوز كل تلك المواقف السلبية المؤذية وفتت صفحة جديدة مع الاتحاد الأفريقي فأصبحت دولته عضو فيه .

وتسعى جبهة التحرير الأرترية لأن تلعب أرتريا دورها الايجابي في كل من منظمتي الإيقاد والاتحاد الأفريقي على النحو الآتي :

- ستسعى إلى تصحيح علاقات أرتريا مع هذا المحيط على أساس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالحة المشتركة والمتبادلة.

- ستسعى إلى تعزيز العمل المشترك بكافة أشكاله ومستوياته ودعم التوجهات الديمقراطية في المنطقة.
- هناك الكثير من الروابط التاريخية والجغرافية التي تربط أرتريا بدول المنطقة ، لهذا من المهم أن تتوجه السياسة الخارجية الأرترية نحو توثيق هذه العلاقات والروابط، والقيام بدور إيجابي وبناء في الإقليم.
- أرتريا جزء من المنطقة التي ما تزال دولها تعاني من التخلف والتفكك ، لهذا ستسعى للعمل المشترك مع بقية دول الإقليم للخروج من حالة التفكك والتخلف.
- ستسعى إلى تجنب الإقليم شرور الحروب الخارجية والأهلية على حد سواء، والعمل على خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

ثالثا : العلاقة مع دول العالم والمنظمات الأممية :

تسعى جبهة التحرير الأرترية في علاقاتها مع دول العالم لتحقيق الآتي :

- انتهاج الواقعية المرنة في السياسة الخارجية.
- توسيع التمثيل الدبلوماسي لإرتريا في العالم بما يساهم في خدمة المصالح الأرترية بالدرجة الأولى.
- الابتعاد عن سياسة المحاور والبحث الدائم عن مصالح الشعب الأرتري التي لا تتعارض مع القيم والمبادئ التي يؤمن بها .
- العمل على تفعيل دور المؤسسات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو ، والغذاء العالمي وغيرها.
- المساهمة الفاعلة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تتناول قضايا العالم والمنطقة بغية حلها.
- نبذ سياسة العنف في العلاقات الخارجية، ونبذ مبدأ القوة في حل المشاكل العالقة .
- السعي في تحسين صورة أرتريا لدى شعوب العالم و إظهار الدولة الأرترية بأنها دولة مسالمة وتساهم في إشاعة السلام.